جمهورية أصحاب السوابق

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

إن أي دولة تحترم نفسها لا ترضىٰ لكرامتها وهيبتها وأساس وجودها أن يتولىٰ حكمها مطلوبون للعدالة، أو مدانون في المحاكم بجرائم قتل وسب ونهب واغتيال وتبعية كاملة لأجنبي.

والذي تتميز به دولة العراق الديمقراطي الجديد أنها الوحيدة من بين دول الكرة الأرضية التي تجيز لميليشيات أن تُسيّر في عاصمتها، وأمام مبنىٰ رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والبرلمان، قوافل مجاهديها وهم يصوبون مدافعهم وخراطيم دباباتهم نحو مقر القائد العام للقوات المسلحة، وبحرية كاملة، وبملابس الدولة الرسمية وسلاحها وأموالها.

وفي دراسة معمّقة لتاريخ كل واحد من أصحاب القرار، حكوميين أو ميليشياويين، معممين أو أفندية، يتبيّن أن كل واحد منهم محمل بسجل جرائم من كل نوع ومن كل وزن، وعمالة علنية غير مستترة لدولة أو لمخابرات أجنبية، دون حساب ولا كتاب.

حتىٰ صارت مخالفة القوانين واحتكار الثروة والسلطة، بقوة السلاح، أمورا عادية غير مستغربة ولا مستهجنة، وهو ما يؤكد أن العراق محكوم من قبل ناس لو كانت الدولة دولة لكانوا إما في غياهب السجون أو علىٰ أعواد المشانق، ومنذ سنين.

ويكفي أن مقتدى الصدر، وهو أحد الوالغين بالدم العراقي، يتطلع إلىٰ رئاسة الوزراء، بعد كل ما امتلكه من وزارات ومؤسسات ومقاعد في البرلمان. ويكفي أن من جيش المهدي الذي أنشأه، بالتزامن والتفاهم والتعاضد مع شقيقه فيلق بدر، المولَد إيرانيا، توالدت العصابات، وتكاثرت، حتىٰ أصبح الوطن غابة بنادق وحقول مفخخات وألغام ومتفجرات.

والمحزن أن الذي جرى ويجري في دولة المركز، جرى ويجري في إقليم كردستان أيضا.

وباختصار يمكن القول إن تاريخ هؤلاء وأولئك جميعا أسود، ومتخم بجرائم تراوحت بين القتل والتهجير علىٰ الهوية، وبين السطو والاغتصاب والاختطاف واحتلال الوزارات والمحافظات ومصادرة حريات المواطنين وحقوقهم وأرزاقهم، باسم الشعب وباسم الدستور وسلطة القانون.

والآن إليكم هذا الخبر.

"قررت الهيئة القيادية للاتحاد الوطني الكردستاني تجميد القيادي في الاتحاد ملا بختيار".

وذلك عقب نشر ملا بختيار مذكراته التي تضمّنت سيرته السياسية وذكرياته عن الأحداث والقضايا العامة، وخاصة ما يتعلق منها بمجزرة القتل الجماعي التي حصد فيها فرسان الاتحاد العشرات من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي في منطقة بشتاشان.

ويقول بختيار في مذكراته "لقد امتنعت عن قتل أسرى الشيوعيين في أحداث بشتاشان، ورفضت أن أنفذ أوامر القيادة حين طلبت مني ذلك".

وقال إن "نوشيروان مصطفىٰ، وهو نائب حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، قال لي حرفيا: أنا سحقت رؤوس الشيوعيين وعليك أن تقطع أوصالهم".

وقال أيضا لقد "امتنعت عن قتل ابنة الشهيد سلام عادل وهي كانت موجودة في مقراتنا، والشهيد سلام عادل من أجمل رموز البطولة في تاريخ العراق، فكيف لي أن اقتل نساءً ورجالا وأطفالا عربا من الناصرية والبصرة وهم لجأوا إلىٰ مناطقنا؟".

ولمن لا يعلم، فإن بشتاشان قرية نائية علىٰ الحدود العراقية الإيرانية لجأ إليها المتطوعون الشيوعيون لمقاتلة نظام صدام حسين مع حلفائهم في الاتحاد الوطني الكردستاني في أوائل الثمانينات.

وحين ساءت علاقة الطالباني بإيران، وتوجه إلىٰ صدام حسين وأمطره بساخن القبلات أمر بتصفية أكثر من سبعين رجلا وامرأة من حلفائه الشيوعيين المتمترسين في قرية بشتاشان، ليبرهن لنظام بغداد علىٰ صدق توبته من المعارضة، وثبات افتراقه عن التحالف مع الشيوعيين والإيرانيين.

وفي ليلة الأول من مايو سنة 1983، وفيما كان الشيوعيون يستعدون للاحتفال بمناسبة عيد العمّال العالمي، بدأ الهجوم عليهم من جميع الجهات، ويقال إن مدفعية الجيش الحكومي شاركت في القصف، وقد سقط في المجزرة أكثر من سبعين رجلا وامرأة من الشيوعيين.

ويروي الكاتب علاء اللامي بعض التفاصيل نقلا عن بعض الذين عاصروا المجزرة، فيقول "لقد قُسِّم الأسرى علىٰ أساس قومي، فأطلق المهاجمون سراح الشيوعيين الأكراد، وأُعْدِمَت الأسيرات الشيوعيات العربيات ببَشاعة أمام رفاقهن، وقُتِل الأسرى بسادية بعد أن جرّدوا مما في جيوبهم من نقود، وجعل مسلحو الطالباني من أحد الأسرى، وهو الرفيق الشهيد حامد الخطيب أبوماجد، دريئة فرُبط إلىٰ شجرة زيتون وراحوا يتدربون علىٰ تصويب الرصاص نحوه".

ثم بعد كل ذلك، يعود جلال الطالباني إلىٰ صفوف المعارضة، وإلىٰ الأحضان الإيرانية، ليصبح رئيسا لجمهورية العراقيين، شيوعيين وإسلاميين، عربا وكردا، شيعة وسنة، مسلمين ومسيحيين، وتسجل رئاسة جمهورية العراق حصة ثابتة له، ولمن يرثه فيها من تلاميذه المخلصين.

من وصايا كيسنجر للرئيس المُنتخَب

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

رحّبت العاصمة الصينية، بكين، في وسائل إعلامها الرسمية وعلىٰ لسان العديد من خبرائها السياسيين، باختيار الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، للدبلوماسي المخضرم والمستشار المقرّب للسياسات الخارجية أنطوني بلينكن، ليكون رأس الدبلوماسية الأميركية في الإدارة الجديدة ما بعد عهد ترامب.

وأشارت مجمل القراءات والتحليلات السياسية إلىٰ أن بكين تنظر إلىٰ بلينكن من زاوية تاريخه الدبلوماسي المعتدل الذي يجعل من السهل التعاون معه، في حين يعتقد العديد من المشتغلين في الشأن السياسي أن مسار سياسة واشنطن تجاه الصين سيتغير مع وزير الخارجية الجديد.

شهد ذاك المسار توتّرا متواصلا في عهد الرئيس ترامب، وكان أقرب في تشنّجاته إلىٰ واقع الحرب الباردة بين أكبر اقتصاديْن في العالم منه إلىٰ العلاقات الدبلوماسية المتكافئة بين دولتين، هما الأكثر تأثيرا علىٰ المشهد العالمي وإرهاصاته في أسواق المال وحركة التجارة الدولية؛ ومن المتوقّع أن يساهم وصول الإدارة الأميركية الجديدة في إعادة نوع من الاستقرار إلىٰ العلاقة بين واشنطن وبكين، في ظل تفاهمات سياسية تبنىٰ علىٰ أسس التوازن وليس التنافس وحسب.

كان الإعلام الرسمي الصيني، في السنوات الأربع الأخيرة، دائم الهجوم علىٰ صقور إدارة الرئيس ترامب، وفي مقدمتهم وزير خارجيته، مايك بومبيو، الذي كانت سياساته المتشدّدة موضع قلق كبير للحزب الشيوعي الحاكم في بكين، ما جعل منها هدفا دائما لتوجيه أقسىٰ عبارات التنديد بنهجها العقابي ورفض الصين الرضوخ له.

ونشرت الصحيفة الصينية "ساوث شاينا مورنينغ بوست"، في نسختها الإنجليزية، رأيا للخبير في الشؤون الأميركية في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، لو شيانغ، قوله "بلينكن ليس من النوع الكاريزمي ولا الاستفزازي، لكنه من النوع البراغماتي.. وأنا أرى اختياره وزيرا لخارجية إدارة بايدن سيكون أمرا جيدا".

أما أنطوني بلينكن فهو مستشار خاص لبايدن منذ زمن ليس بالقصير، وكان قد شغل منصب كبير مساعديه في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، ثم عيّنه الرئيس الأسبق، باراك أوباما، مستشارا للأمن القومي من العام 2009 إلىٰ 2013، وكان بايدن نائبا للرئيس حينها، وأخيرا شغل موقع نائب وزير الخارجية الأسبق، جون كيري، بين العامين 2015 و2017.

وبغض النظر عن كون التعيينات في المناصب السيادية التي أطلقها بايدن تضمّ وجوها عديدة عملت ضمن إدارة أوباما، وكان لها دور كبير في صناعة القرار الأميركي في ذاك العهد، سواء كان "مطبخها" السياسي معلنا أو من الحديقة الخلفية للإدارة، إلا أننا نريد أن نتفاءل بأن هذه الشخصيات قد خبرت دروسا كثيرة من دوائر سياسات أوباما، وأصبح بإمكانها أن تطوّر أداءها وتجتهد لتجاوز عثراتها السابقة وصولا إلىٰ معادلات أكثر توازنا في القضايا الدولية المعلّقة مع دول مثل إيران والصين وروسيا.

وكما التقىٰ ثعلب السياسة الأميركية، هنري كيسنجر، مع الرئيس ترامب غداة فوزه في انتخابات العام 2016، عارضا عليه رؤيته للعلاقات الأميركية الخارجية الممكنة في عهده، معربا عن إعجابه بنهجه المختلف عن أسلافه، وقد تنبّأ له بأن يكون "ظاهرة" فريدة في الحياة السياسية، كونه وصل إلىٰ البيت الأبيض حاملا معه الكثير من الأسئلة من خارج أطر المؤسسة التقليدية؛ ها هو كيسنجر من جديد يصدّر توصياته للرئيس بايدن وفريقه من خلال مؤتمر "بلومبرغ للأمن القومي" الذي انعقد افتراضيا بعد أسبوعين من انتخاب بايدن رئيسا جديدا للولايات المتحدة.

نصائح كيسنجر التي وجهها لترامب، وبخاصة في كيفية التعامل مع ملفات الصين، قد تبدو اليوم أكثر تناغما مع فكر وبرامج إدارة بايدن عن سابقتها من أفكار وبرامج "ترامبوية". كيسنجر أوعز إلىٰ ترامب بأن تخفيف الضغط التجاري علىٰ الصين يمكن أن يكون مقبولا في حالة لا يتم التغاضي فيها عن ملفات ساخنة يديرها الحزب الشيوعي الحاكم بتعسّف وصلف شديدين.

حين يقول كيسنجر إنه «ليس بالضرورة حل المشكلة بالكامل ولكن من الضرورة التخفيف من حدّتها إلى مستوى يسمح بالتقدّم نحو الحل»، فهذا يعني أن بايدن على موعد مع منزلقات جديدة

يرى كيسنجر أن علىٰ الرئيس الأميركي التمييز بين سياسة التراخي الاقتصادي والتخفيف من وقع العقوبات علىٰ الصين، وبين ما يقابلها من التشدّد الضروري في أحداث تتعلق بعدوان الصين علىٰ تايوان، ومحاولات تقويض العقوبات الأميركية والدولية علىٰ كوريا الشمالية، وسرقتها للملكية الفكرية من الجامعات ومراكز البحوث الأميركية، وهجماتها الإلكترونية وتجسّسها عبر قنصلياتها، وحملتها علىٰ هونغ كونغ، والإبادة الجماعية "الثقافية" التي تمارس ضد أهل التيبت مترافقة مع الإبادة الجماعية "البشرية" ضد المسلمين الإيغور، وأخيرا وليس آخرا اضطهادها للمسيحيين وكل من يحاول أن ينأى بنفسه عن دوغما الحزب الشيوعي الصيني الحاكم.

تحدّث كيسنجر خلال مؤتمر بلومبرغ عن رؤيته لكيفية تعامل إدارة بايدن مع الصين، مشيرا إلىٰ أن علىٰ الطرفين اللجوء إلىٰ كل سبل الحوار الممكنة لتجنّب اصطدام عسكري بينهما. وتكون الوسيلة الأمثل لتحقيق الفاعلية والاستدامة في هذا المسعىٰ – برأي كيسنجر– من خلال تعيين قادة للحوار هم موقع ثقة الطرفين، الصيني والأميركي، لمتابعة كل الملفات المعلّقة بين البلدين.

وأفاد كيسنجر في هذا السياق قائلا "تحتاج بكين إلىٰ الاعتراف بالحساسيات الغربية تجاه ممارساتها اللاإنسانية التي تصل أحيانا إلىٰ ارتكابها للإبادة الجماعية، وتحتاج إدارة بايدن إلىٰ تفهّم حساسيات الصين من الأسلوب الأميركي المتّبع في التعبير عن هذه المخاوف".

وهنا يطرح كيسنجر من جديد علىٰ جو بايدن المعادلة الصعبة التي بإمكانها تحقيق التوازن الاستراتيجي المطلوب في ملفات الصين شديدة التعقيد، اقتصاديا وسياسيا وإنسانيا وأمنيا؛ بل هو يعيد رسم خارطة التوازنات للإدارة الجديدة كما فعل مع ترامب، لكنه سيترك تحديد الآليات المناسبة لتنفيذها في عهدة سيد البيت الأبيض القادم في مطلع العام 2021، وفريق سياسته الخارجية.

وحين يقول كيسنجر إنه "ليس بالضرورة حل المشكلة بالكامل، ولكن من الضرورة التخفيف من حدّتها إلىٰ مستوى يسمح بالتقدّم نحو الحل"، فهذا يعني أن بايدن علىٰ موعد مع منزلقات وطرق جديدة مع العملاق الناهض بقوة هائلة: الصين!

ماذا تعني رئاسة بايدن بالنسبة إلى أردوغان؟

إدوارد جي ستافورد
كاتب في موقع
أحوال التركية

الآن، وبعد أن أصبحت الخطوط العريضة لفريق السياسة الخارجية للرئيس الأميركي المنتخب، جو بايدن، واضحة، يمكننا الانتقال من مجرد التكهنات إلىٰ الحديث عن التوقعات المتعلقة بمستقبل العلاقات الأميركية التركية علىٰ المدى القريب. ولكن، لن نتوصل إلىٰ أي شيء يقترب من التحليل الجاد إلا بعد تسلم بايدن، رسميًا، مهام الرئاسة.

في الوقت الحالي، تكشف الأسماء التي تم تداولها، عن احتمالية قوية للعودة إلىٰ السياسة الخارجية لباراك أوباما، وذلك بتأكيده علىٰ العمل بالتنسيق مع الآخرين، وابتكار الحلول لمشاكل كبيرة مثل تغير المناخ.

وتحدث بايدن عن "الدبلوماسية المبدئية"، دون أن يقدم تفاصيل عما قد يعنيه هذا علىٰ أرض الواقع. ولكن، كإطار عام، من المرجح أن يركز بشكل أكبر علىٰ حقوق الإنسان في السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل يجب أن يشعر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالقلق من تأثير هذا التركيز علىٰ حقوق الإنسان علىٰ العلاقات مع الولايات المتحدة؟

الجواب بالتأكيد نعم، إن لم يبد تعاونا في مجالات أخرى. وعلىٰ الرغم من أنه سيتم الحديث كثيرا عن الدبلوماسية المبدئية، إلا أن الحقيقة هي أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة ستظل تركز علىٰ المصالح الأميركية كما يحددها الرئيس الأميركي.

قد يكون هناك استعداد أكبر من قبل مسؤولي وزارة الخارجية والبيت الأبيض للتنديد بانتهاكات حقوق الإنسان. ولكن سيبقىٰ ذلك ضمن إطار معين، وبما لا يتعارض مع مصالح واعتبارات أخرى أكثر أهمية في العلاقات الثنائية.

علىٰ مدى السنوات القليلة الماضية، اهتمت وزارة الخارجية بحقوق الإنسان الأساسية المتمثلة في حرية المعتقد، لاسيما حقوق الأقليات الدينية وحرية العبادة. وأبدت الدولة حرصها علىٰ معاملة هذه الأقليات علىٰ قدم المساواة. وفي الوقت نفسه، لم تبد سوى اهتمام قليل عندما تعلق الأمر بحرية الصحافة وحرية تكوين الجمعيات.

وهكذا، زار وزير الخارجية المنتهية ولايته مايك بومبيو إسطنبول للقاء زعماء دينيين، لكنه لم يعط ذات الأهمية عندما تعلق الأمر بقمع الحريات في تركيا.

الكثير من هذا سوف يتغير في ظل إدارة بايدن. ويمكننا أن نتوقع في المستقبل القريب، من أعضاء إدارة بايدن، التحدث بشكل علني دفاعًا عن الصحافة الحرة والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات وعن الحقوق المتساوية للأقليات العرقية والاجتماعية.

لم يتحدد بعد إلىٰ أي درجة ستحل قيم حقوق الإنسان محل مخاوف السياسة الواقعية في العلاقات الأميركية التركية.

وقد لا تفيد التكتيكات المستخدمة مع دولة مثل أوكرانيا وغيرها من الدول الأصغر أو الأقل أهمية، مع تركيا، لاسيما وأن أردوغان برع في تصوير تركيا علىٰ أنها ضحية للقوى الغربية، التي تسعىٰ لإبقاء تركيا في حالة انكسار، لمنع صعودها في المنطقة، وإضعاف وحدتها وتماسكها الاجتماعي من خلال نشر القيم المعادية للإسلام.

وعلىٰ الرغم من أن نبرته الخطابية لم تؤمن له سوى أغلبية ضئيلة من الدعم، فقد استخدم أدوات أخرى بذكاء للحفاظ علىٰ تلك الأغلبية الضئيلة، من خلال استغلاله للقضاة والمدعين العامين الذين زجّوا بالصحافيين والأكاديميين وغيرهم في السجون، وبدا وكأنه ليس هو من فعل ذلك؛ وأيضاً من خلال استغلاله للسوريين أو غيرهم، يرسل بهم ليموتوا في مناطق الصراع التي تختارها أنقرة.

ونظرًا لموقعها، لا تستطيع الولايات المتحدة تحمل القطيعة التامة مع تركيا، وهو أمر يعرفه أردوغان واستغله جيدًا لأكثر من عقد من الزمان. كما أنه يعرف، أو يجب عليه الآن أن يعرف، أن فريق بايدن القادم من المرجح أن ينقسم ليضم مستشارين وموظفين من سنوات حكم أوباما، وآخرين من جناح بيرني ساندرز في الحزب. وهناك أيضاً مجلس الشيوخ.

السيطرة علىٰ مجلس الشيوخ الأميركي لم تتحدد بعد. ولا يزال يتعين تحديد مقعديْ مجلس الشيوخ من ولاية جورجيا في انتخابات الإعادة المقرر إجراؤها في 5 يناير، بعد يوم من شغل أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين حديثًا مقاعدهم. وإذا فاز الديمقراطيون بالمقعدين، فسوف يسيطرون علىٰ البيت الأبيض والكونغرس؛ وإذا لم يحدث ذلك، سيسيطر الجمهوريون علىٰ مجلس الشيوخ، وسيكونون قادرين علىٰ فرض تسويات علىٰ الديمقراطيين، مما يعقّد، إلىٰ حد ما، حرية بايدن في التصرف في السياسة الخارجية.

يأمل الجميع أن يؤدي انتخاب بايدن إلىٰ توفر الفرصة للتخفيف عن الشعب التركي، من سوء الإدارة المالية والفساد، وقمع الصحافة، وتجاهل حقوق الأقليات، والمغامرات العسكرية، وما إلىٰ ذلك خلال سنوات حكم الرئيس أردوغان.

من المؤكد أن بايدن سيتبع سياسة خارجية أقل اعتماداً علىٰ المزاج الشخصي، كما كان الحال مع الرئيس ترامب، لكنه سيواصل، بالتأكيد، وضع المصالح الأميركية في المقام الأول.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk